الفيدرالية في الجغرافيا السياسية
دراسة تحليلية لواقع شمال العراق الجغرافي السياسي

الأستاذ الدكتور سعدون شلال ظاهر
جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

الباحثة زهراء حسين الشريفي
جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

الباحثة رقية فاضل عبد الله
جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

الباحثة فاطمة علي راضي

- تعريف الفيدرالية

ان كلمة فيدرالية بالأصل هي كلمة لاتينية (Foedus) و معناها حسب قاموس لويس اللاتيني عصبة او اتفاق بين طرفين او اكثر او ميثاق او تحالف او عقد، وهذا يعني ان اصل هذه الكلمة تعني نوع من الاتفاق معتمدا على الثقة المتبادلة بين الاطراف او تعهد موثوق به.

و تعددت التعاريف لماهية الفيدرالية الا انها جميعها تؤكد على انها شكل من اشكال الدول تنشأ بموجب دستور نتيجة اتحاد دولتين او عدة دول او تفكك دولة واحدة الى عدة ولايات يخضع المواطنين الى سلطتين غير متعارضتين سلطة مركزية و سلطة الولاية في المجال الداخلي و تختص الحكومة المركزية بشكل مطلق في السيادة الخارجية، اي ان السلطات فيها تكون مقسمة الى قسمين مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية و وحدات حكومية اصغر (الاقاليم او الولايات) و يكون كلا المستويين من الحكومة معتمدا على الاخر و تتقاسمان السيادة في الدولة.

تنشأ الدولة الفيدرالية بأحد الطرق التالية وهي:

١-الانضمام و الاتحاد: وهي انضمام عدد من الدول و الامارات المستقلة بعضها الى بعض مكونة دولة اتحادية، و بموجب هذه الطريقة تنشأ الدولة الفيدرالية بانضمام اختياري بين دول مستقلة و يدفع الدول او الولايات الى هذا الاتحاد وجود روابط قومية مشتركة بينها كوحدة اللغة او الدين او غير ذلك وهذه الطريقة اتبعت في نشأة الولايات المتحدة الامريكية و سويسرا و المانيا و كندا و استراليا و جنوب افريقيا.

٢- الاتحاد بالتفكك: تنشأ الدولة من تفكك دولة كبيرة بسيطة يعاني سكانها من مشاكل اجتماعية و اقتصادية و سياسية كاختلاف اللغة و الثقافات و العادات و الموارد و الثروات فيعمل شعبها على المطالبة باستقلال تام عن سيطرة الحكومة المركزية و تقرير مصيرها دون تدخل الاخرين ثم تقوم الدولة

المعنية بتحويل شكلها من دولة بسيطة موحدة الى دولة مركبة فيدرالية عن طريق تقسيم البلاد الى ولايات او اقاليم و تبني النظام الفيدرالي، ومن الدول التي انشات بهذه الطريقة البرازيل و الارجنتين و الهند و المكسيك و العراق.

٣- كما قد تنشأ الفيدرالية في حالات اخرى من دمج الطريقتين السابقتين فقد نشأت كندا عن طريق اقامة اونتاريو و كيبك ومن ثم اضافة مقاطعات جديدة فضلا عن الدولة الهندية التي تشبه هذه الحالة الى حد كبير.

و تتميز النظم الفيدرالية بخصائص مشتركة تميزها عن انواع الحكومات الاخرى وهي:

١-ان توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية و حكومة الولايات يقتضي ضرورة وجود دستور مكتوب يلجأ اليه لبيان توزيع السلطة بين الهيئات المركزية و الهيئات المحلية للدويلات المشكلة للاتحاد، فهو يمنح الحكومة المركزية سلطات واسعه و عليا على سلطات الدويلات او الاقليم او الجمهوريات المكونة للاتحاد و ذلك لان الفيدرالية تستوجب ان تحتفظ الولايات بجزء من سيادتها و تفقد الباقي لصالح دولة الاتحاد و لا يحق لسلطات الاقليم اصدار قوانين اتخاذ قرارات او اصدار قوانين تخالف نصوص الدستور الاتحادي او تتعارض مع قوانين و قرارات الحكومة الاتحادية.

٢-للدولة الاتحادية برلمان واحد يتم انتخاب اعضائه طبقا للدستور و القانون الانتخابي و يكون ممثلا لكل الاقاليم او الولايات و يتكون من مجلسين و هما مجلس النواب و الثاني المجلس الاتحادي و لكل اقليم برلمانه الخاص و ينتخب طبقا لما ينص عليه الدستور الاتحادي و بالطريقة التي يتم بها انتخاب البرلمان الاتحادي.

٣-لا يحق للأقاليم او الولايات عقد الاتفاقيات او المعاهدات او التوقيع عليها فهو من اختصاص الحكومة الاتحادية فقط الا ما نص عليه استثناء، وكذلك التمثيل الخارجي و العلاقات الدولية و الاقليمية فهو مناط بحكومة الدولة الاتحادية.

٤-استخراج الثروات و توزيعها و استثمارها يعد من صلاحية الحكومة الاتحادية فقط و لا يحق لحكومات او الولايات ابرام العقود الخارجية للاستثمار و التنقيب و التصدير الا بموافقة السلطة المركزية و برلمانها.

٥-تتميز بوجود جيش وطني واحد وهو جيش الدولة الاتحادية و ليس للأقاليم او الولايات جيش غيره ما عدا قوات شرطة تتولى الحماية الداخلية و تطبيق القانون.

تسمية الاكراد ، الاصل ، اللغة

١- تسمية الاكراد :-

مصطلح "كرد" ذكر لأول مرة في المصادر العربية لقرن الأول من العصر الإسلامي و يشير هذا المصطلح لمجموعة متنوعة من الرعاة البدو أو مجموعة مكونة كوحدات سياسة متناثرة بدلاً من أن يشير إلي مجموعة لغوية او عرقية ،وتفيد الدراسات ان كلمة كورد هي كلمة قديمة جدا تطلق على الشعب

الكردي وهي كلمة متطورة من كلمة كور السنكسريتية التي تعني المرتفعات حيث سمي الذي يسكن المرتفعات (كورتي) كما تفيد الوثائق بان كلمة كرد دونت باللغة البهلوية على شكل كرد JURDاو كردان KURDAN وكرد اشتق من ارض ومملكة موتيوم (جويتوم) ومن شعب كوتي إن هؤلاء الجوتيوم هم أصل أكراد الشمال فعلماء الحضارات أثبتوا أن المدنية التي قامت في منطقة كرمنشاة وهمذان هي من نوع نفس المدنية التي خلفها الجوتو في الشمال في كاردوكيا وميدية ، لأن قبيلة الكهلر الحالية تعتقد أنها من نسل (جودرز) وتؤيدها الآثار التي تم العثور عليها في تلك المناطق ، وكلمة جودرز معناها زعيم الجوتو.

وقد وجدت نقوش على أحجار قصر شيرينو يحدد كوتيوم بالزاب الاسفل ونهر دجلة ومرتفعات سلمانية ونهر ديالى وكانت عامتها تقع قرب كركوك وتسمى (ارابخا) في تلك الايام وهي على بعد حوالي ثمانين ميلا عن شمالي بغداد وتعد مركزا لاستخراج النفط في الوقت الحالي، والكرد بالضم جيل معروف من الناس الكرد أو الأكراد وهم شعوب يعيشون في غرب آسيا شمال الشرق الاوسط بمحاذاة جبال زاكروس وجبال طوروس في المنطقة التي يسميها الأكراد كردستان الكبرى، وهي اليوم عبارة عن أجزاء من شمال شرق العراق وشمال غرب ايران وشمال شرق سوريا وجنوب شرق تركيا. يتواجد الأكراد – بالإضافة إلى هذه المناطق – بأعداد قليلة في جنوب غرب أرمينيا وبعض مناطق أذربيجان ولبنان

٢-اصولهم :-

أ-الاصل التاريخي للشعب الكردي:-

إن أصل الأكراد أو بداية ظهورهم في كردستان، مسألة لا تزال تدور حولها مناقشات وتتمخض عنها آراء متناقضة، وقد ذكر العديد من الكتاب أسماء كثيرة تشبه بصورة دقيقة لفظة كرد عندما يبحثون عن اراضي كردستان الحالية ، مهما يكن من أمر فإن الشعب الكردي قد وجد في جبال ومناطق كردستان التي يعيش فيها حاليا ولا يزال الغموض يكتنف أصل الكرد وتاريخهم القديم ، شأنه في ذلك شأن المراحل الأخرى من تاريخهم الذي لم يدرس بعد دراسة علمية دقيقة بعيدة عن الخرافة والأسطورة والعاطفة والأيديولوجيات والمصالح السياسية.

لقد أثبت علماء التاريخ والأجناس أن الموجات البشرية التي زحفت من أواسط آسيا عبر جبال القفقاس ، وبموجات متعاقبة ومنها في الألف الثالث والثاني قبل ميلاد المسيح ، هم الأكراد الحاليون في كافة أنحاء الشرق وخارجه تتمثل فيهم الصفات ذاتها ، ومازالت فيهم طول القامة وميل الرأس إلى الطول أكثر من الاستدارة، من تلك وميزات لون البشرة والشعر والعيون، فهم إذا حتما الأجناس والأقوام ، التي سادت موجتهم آسيا الصغرى المعروفة بالشرق الأدنى أي من جبال القفقاس وبحر الخزر إلى الخليج (العربي) وأطلق عليهم بالكاردونيين أو الكاردوخيين ، أو مثلما سماهم زينفون (الكورد) إلى أن سكن هؤلاء القوم في الشمال الغربي من إيران ، كونوا مجتمعهم الأول في المنطقة المجاورة لجبال

زاجروس الشمالية إلى بحر قزوين ، وكانوا رعاة غزاة ، وبحكم بسالتهم وشجاعتهم وسعوا رقعة أرضهم الطيبة ، حتى امتدت إلى شرق دجلة بين الزاب بجبال انتي طوروس ، الكبير والخابور من كويسنجق وشهرزور إلى بحر ايجه مارا وعاصروا الشعوب التاريخية المعروفة مثل (الحيسيين . الكوتيين . الميتانيين . الكاشانيين .العلاميين) ، ثم جاوروا الآشوريين والكلدانيين والأرمن حتى جرى تدمير نينوي عام ٦١٢ ق.م بتحالفهم مع الكلدانيين وكانت الحرب سجالا بحكم المصاهرة ، حيث زوجوا أوميد ابنة ملكهم كورش إلى الملك نبوخذ نصر الكلداني كما ذكرهم المؤرخ الإغريقي هيرودوتس بأنهم شعب محب للقتال، وينحدرون من سلالة كروديوني الذي أعاق انسحاب القائد اليوناني زينوفون في أراضي آسيا الصغرى سنة ٤٠٠ . ٤٠١ ق.م، ويعود الشعب الكردي بأصله وانحداره إلى العرق الآري ، ولغته إلى اللغة الهندو أوروبية ، واختلط الكرد وعاشوا وتزاوجوا مع شعب دولة ميديا عندما كانت الدولة الميدية تضم أرض فارس وأرمينيا الى جبال أمانوس في الغرب من كردستان ، وتمتد من جبال أرارات في الشرق ، وا قامة الإمبراطورية الأناضول ، وتمكن القائد الفارسي سيروس من تدمير الدولة الميدية وا الفارسية في القرن السادس قبل الميلاد ، وفرض اللغة الفارسية والعقيدة الزرادشتية على سكانها، ومن بينهم الكرد كان موطن الكرد في شمال أرض بلاد الرافدين ، وحول منطقة الموصل التي كانت تابعة للدولة السومرية ، وبمعنى أشمل فإن كردستان تعني الأراضي التي هي موطن الأكراد بين تركيا والعراق وايران.

ب-النسب العربي للشعب الكردي :-

الكرد بالضم جيل من الناس معروف والجمع اكراد وزاد اهتم العرب بالشعوب والبلدان الخاصة للخلافة بعد الفتوحات الاسلامية ،وجاء الفتح الاسلامي للمناطق الشمالية من الجزيرة العربية عام ١٨هـ في عهد الخلفية عمر بن الخطاب وقضى المسلمون على الامبراطوريتين البيزنطية والساسانية معاً حيث ورد ذكر المصطلح مرتين في الرسائل المتبادلة للإمام علي (ابن ابى طالب) وينسب المؤرخون العرب الاكراد الى الاصل العربي فقد ذكرهم المسعودي واما اجناس الاكراد وانواعهم فقد تنازع الناس في بدئهم فمنهم من يرى انهم من ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان انفردوا في قديم الزمان و انضافوا الى الجبال والأودية، وجاوروا هنالك من الامم الساكنة المدن والعمائر من الاعاجم والفرس فحالوا عن لسانهم وصارت لغتهم اعجمية ولكل نوع من الاكراد لغة، وهنالك من يرى انهم من نسب مضر بن نزار وانهم من ولد كرد بن صعصعة بن هوازن وانهم انفردوا في قديم الزمان لوقائع ودماء كانت بينهم وبين غسان ،اعتصموا في الجبال طلباً للمياه فحالوا عن اللغة العربية، كما ينسب الاكراد الى قيس (كرد بن مرد بن عمرو بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .وهنالك من رجع اصلهم الى كرد بن كنعان بن كوش بن حام بن نوح وهم اربعة قبائل الوران،الكوران،والكلهر) ثم انهم يتشعبون الى شعوب وبطون وقبائل كثيرة (العمادية

،الحكارية،المحمودية،البختية) الخ التسميات التي لا تحصى .اما اصل الاكراد عند الفرس يرى انهم من ولد بن اسفندام، وهم قبائل عديدة (كورانية،بنوكوران.وهذبانية،بشتوية،سرنجية ،المروانية ،بزولية،مهرانية الخ)

ج- اراء المستشرقين في الاكراد :-

ظهر اهتمام عام بالأكراد في الغرب (الدول الاوربية) من قبل الدوائر الدبلوماسية بشكل رئيسي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،وقد قام ناشطون سياسيون واجتماعيون من الدول الغربية المختلفة بكتابة ابحاث كثيرة عن الاكراد ،ونلخص هذه الاراء والنظريات

١-نظرية مينورسكي :-عرض نظريته في المؤتمر الدولي للمستشرقين الذي عقد في بروكسل عام ١٩٣٨ ويرجع اصل الاكراد الى احفاد(الميديين) الذين هاجروا من المناطق التي تحيط ببحر قزوين غرباً وجنوباً نحو الغرب بعد سقوط الدولة الاشورية عام ٦١٢(ق.م)، واندمجت هذه القبائل مع القبائل الاصلية لهذه المنطقة وبمرور الزمن اصبحوا شعباً واحداً وبحسب هذه النظريات فان اصل الاكراد من شرق ايران وانهم رحلوا في الجيل السابع قبل الميلاد من جنوب بحيرة أورميا نحو بوتان.

٢- نظرية الروسي مار:- والذي يؤكد أن طبائع الكرد الأصلية قد تأثرت بالأقوام الآسيوية الأخرى ، كالكلدانيين ، والقوقفاسيين والأرمن . ويذكر مينورسكي في شرحه لنظريته أن بعض الرحالة الأرمن في القرن التاسع عشر أنهم يرجعون إلى أصول أرمينية وهناك من الأكراد من يقول أن الكرد ينتمون للعرق نفسه والدليل الحقائق الجغرافية والتاريخية التي ترجح كثيرا بأن الأمة الكردية كانت قد تشكلت باندماج قبيلتين متقاربتين ، زد على توسع الأكراد باتجاه الغرب ، فقد اندمجوا في عدة سلالات محلية فطرية ، خاصة بعد أن احتل الملك الميدي كياخ عاصمة الدولة الآشورية نينوي سنة ٦١٢ ق.م ، وتوسعت ممتلكاته ووصلت حدود دولته إلى الغرب بالقرب من تركيا الحالية ، وظلوا في الشمال إلى أن تمكنوا من إخضاع الدويلات الصغيرة ، وساهموا في تقوية دولة أوراراتو. ويرى بعض علماء الاجناس بان الشعب الكردي يحمل العديد من التأثيرات الثقافية والسكانية حيث لاحظ البعض منهم بان الاكراد الذين يتواجدون بصفة خاصة في غرب (زاغروس) قريبون من ناحية العرق والثقافة الى سكان شمال الرافدين حتى ان بعض القبائل الكردية المعروفة في انحاء من السلمانية مثل قبائل (الجاف وبابان وطالبان) وغيرهم يعتقدون بانها تعود الى اصول عربية وتبرهن الوثائق على ان جذور تسمية بابان وكيفية ظهور هذه الكلمة ومعناها اصبحت مسألة معقدة وغامضة فرغم عرض اراء ووجهات نظر متعددة حولها لكن لم يتم كشف النقاب عنها وبقيت الحقيقة مجهولة نظراً لان الاسر البابانية الخامسة بابانيي (السلمانية) قد طغت شهرتها على الاسر البابانية الاخرى .ويبدو ان اصل تسمية ببه –بابان ،قد وردت في مصادر ووثائق القرنين السادس عشر والسابع عشر وما بعدهما حيث صرح الامير البابانى محمود باشا بأن بيه

هو لقب عائلتهم والبباني هم طائفة من الاكراد وفي تارة اخرى يظن انهم قبيلة من الاكراد كانوا ينتسبون (ببان- او بابان).

٣-اللغة عند الأكراد : يتحدث الأكراد لهجة أو لغة هندو . أوروبية ، قريبة الشبه من اللغة الفارسية الحديثة ولكن لا يمكن الخلط في المفردات وتركيب الكلام ، وتوجد لهجتان : الأولى: كرمانجي الشمال والغرب ، ويتكلم بها أكراد تركيا وسوريا، والبلدان الروسية ، وشمال العراق .

والثانية: كرمانجي الجنوب ، وتسمى سوراني ويتكلم بها أكراد إيران وشرق العراق ، وفي هذه البلاد التي تقع في الوسط ، فإن مجرى نهر الزاب الكبير هو الذي يحدد اللهجتين ويفصل بينهما واستعمل الأكراد حروف الطباعة العربية لتسجيل لغتهم مثلما فعل الفرس ، غير ان الأكراد في أرمينيا وفي تركيا استخدموا الحروف اللاتينية في الكتابة عن اللغة الفارسية ، ولها تطوراتها التاريخية ، وأنها من أهم الروابط المعنوية التي تربط أفراد القومية الكردية ، إذ أنها واسطة لنقل الأفكار والمكتسبات والتراث الحضاري بين الأجيال ، كما لها تأثير كبير على عواطف الأكراد والجدير بالذكر أن الأكراد في العراق يستخدمون الأبجدية الروسية ، استخدموا في لغتهم ألفاظا اللغة العربية ، واللغة التركية ، واللغة الفارسية ، كما أن بعض المناطق الجبلية التي يعيش بها الأتراك عزلت الأكراد عن بعضهم البعض إلى حد ما ، ولهذا تنوعت لهجاتهم حتى أصبح من الصعوبة أن يفهم بعضهم البعض ، وهذا أمر طبيعي من وجهة النظر الجغرافية ، على أنه لم تزل هناك أسس عامة مشتركة في بناء القواعد والألفاظ ، ففي محافظة كركوك فاللهجة السائدة هي اللهجة السورانية. أما في محافظة دهوك العراقية اللهجة السائدة هي البهدنانية ، وكان نتيجة هذا التقسيم أن تطورت اللغة في اللفظ بحكم التباعد والاختلاط مع عدة أقوام ومنهم الفرس والآشوريين والكلدانيين ، حتى كان تقارب كلي بينهما ، الأمر الذي تطورت معه اللغة حتى سميت (الكورانية) ، والتي يستعملها اليوم سكان شرق الزاب الكبير ، إلى المناطق الكردية الإيرانية ، وتشمل ألوية أربيل والسلمانية وكركوك ومندلي، ومثلها (البهدنانية) ، والتي يستعملها كافة الأكراد القاطنين إلى شرق الزاب الكبير ، وهي لواء الموصل وكافة أكراد تركيا وسوريا.

- التوزيع الجغرافي للأكراد

يتوزع الاكراد بصورة رئيسية في أربع دول هي (العراق وإيران وتركيا وسوريا)، كما ينتشر الأكراد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق، تختلف التقديرات بشأن عدد الأكراد بين ٣٠ إلى ٣٥ مليون، يتوزعون بنسبة ٢٠% في تركيا (٢٠ مليون)، ١٥% في إيران (١٠ مليون)، ٢٠% في العراق (٦ مليون) و٥% في سوريا (٢ مليون) وفي أرمينيا.

أكراد تركيا

استنادا إلى التقديرات فإن ما يقارب ١٥% من مجموع سكان تركيا هم من الأكراد ويقدر عددهم بحوالي ٢٠,٥ مليون نسمة مما يجعل تركيا من الدول التي يستوطنها معظم الأكراد. يعيش معظم الأكراد في

الجنوب الشرقي لتركيا يتركز الأكراد في ٢١ محافظة تركية البالغ عددها ٩٠محافظة.

اكراد إيران

يستوطن مناطق غرب وشمال غرب إيران ويمثلون حوالي ٩% من سكان إيران.

اكراد سوريا

يقطن الأكراد في الشمال والشمال الشرقي، حيث يجاورون الأكراد في تركيا في إقليم الجزيرة الفراتية (محافظة الحسكة) حيث ينتشرون في مناطق (الحسكة القامشلي وعين العرب وعفرين و (جبل حلب) في (محافظة حلب) وغيرها من المناطق السورية.

كما يعيش الأكراد خارج الأقطار المذكورة، إذ توجد تجمعات كردية في دول الاتحاد السوفيتي السابق مثل روسيا الاتحادية وطاجيكستان وجورجيا وأيضاً في باكستان أرمينيا حول العاصمة يريفان، ونخجوان أذربيجان في منطقة قرا باغ وأفغانستان وبلوشستان ولبنان ودول أخرى متعددة.

اما في العراق يتركز الأكراد في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية: محافظة السليمانية ومحافظة أربيل ومحافظة دهوك ومناطق سنجار وعقرة من محافظة نينوى وبعض من مناطق محافظة كركوك. وكذلك في منطقتَي (خانقين ومندلي) من محافظة ديالى حيث يجاورون أكراد إيران إلى الغرب من جبال زاجروس، وكذلك قليل جدا منهم في منطقتي (بدرة وجصان) من محافظة واسط (لورستان الصغرى)، كذلك ينتشر افرادا من اللوريين في مدينتي العمارة والكوت.

يتركز توزيع السكان الاكراد في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، بعكس الحالة في وسط وجنوب العراق، يتحدد تركز وانتشار السكان على اساس توزيع وامتداد الانهار وتفرعاتها. ونظرا لملائمة الأحوال الطبيعية رغم الصعوبات المتواجدة ينتشر السكان في معظم ارجاء الاقليم، فالمنطقة الجبلية ذات تعقيدات طوبوغرافية، حيث تتوزع السلاسل الجبلية التي تترا وح ارتفاعاتها ما بين(١٠٠٠- ٣٥٠٠) م، حيث ينعكس تأثيرها على الظروف المناخية، مما جعلها تتميز بشتاء قارص، و تنخفض درجات حرارة اشهر الشتاء الى ما دون الصفر، الا ان كثرة ينابيعها شجع السكان للاستقرار في المناطق الجبلية و بين جنباتها (السهلية) التي تجذب السكان، و يلاحظ ان (٨٠ ٪) من مجموع سكان الاقليم يتركزون في المنطقة الجبلية، حيث يكون نمط التوزيع السكاني من النوع المنتشر و يتركز السكان في المنطقة شبه الجبلية ذات المناخ شبه الصحراوي حيث يمتاز بنمط التوزيع المنتشر، بسبب وجودو توفر المصادر المائية الجوفية اللازمة للزراعة من جهة، وسقوط الأمطار الشتوية التي تعتمد عليها الزراعة الديمية، من جهة ثانية توزيع السكان في جميع ارجاع الإقليم وعلى مختلف مناطقه.

في تعداد عام ١٩٨٧ تغير نمط التوزيع السكاني، عما كان عليه حيث يتواجد في المنطقة شبه الجبلية (٨ ر٥٦٪) من السكان، ويتركزون حول المصادر المائية السطحية، ويلاحظ عام ١٩٧٠، بروز تحول

في التركز السكاني باتجاه المدن والمراكز الحضرية الكبرى بشكل متميز، كما أن بعض المدن والمناطق هجرت من السكان مثل خانقين ومندلي، كذلك انخفضت نسبهم في كركوك والموصل.

- التوزيع البيئي لسكان الإقليم

التوزيع البيئي السكان الاكراد في تعداد عام١٩٥٧ كان سكان الارياف يشكلون ٧١٪ من مجموع سكان الإقليم، حيث كانت الزراعة منذ مطلع القرن الماضي حرفة مربحة، وساد نوع من الاستقرار السياسي مما ادى الى تقلص حجم الرعاة المتنقلين، بحيث لم يتجاوز عدد هم في احصاء عام ١٩٥٧ عن (٤٨٠٠٠) شخصا "، إضافة الى ان طبيعة الحياة الاقتصادية القائمة على الزراعة والرعي تتطلب التعاون والمشاركة الجماعية، مما يؤدى الى ازدياد قوة الارتباط الحياتي والروحي بين ابناء القرية كذلك يلاحظ ارتفاع درجة التركز الحضري منذ عام ١٩٦٥ على حساب سكان الريف، وخاصة بعد التطورات والاهتمامات المتزايدة التي نالت منها المدن نصيب كبير، ولكن العناية بالريف، ظلت حتى الفترات الأخيرة متخلفة و سخرت كل الاهتمامات لتطوير المدن"، حيث انخفضت نسبة سكان الريف الى درجة كبيرة مقارنة عما هي عليه في تعداد عام ١٩٥٧، و بلغت نسبتها نحو ١٣٪ من مجموع سكان الإقليم، و انخفضت نسبة سكان الريف في تعداد عام ١٩٨٧ الى ٣٣٪ و بالتالي ارتفعت نسبة سكان الحضر الى ١٧٪، يلاحظ خلال تعداد عام ١٩٨٧ ارتفاع نسبة التركز الحضري في جميع مناطق الإقليم باستثناء مركز مندلي يرجع ذلك الى تعرض مركز مندلي الى القصف المدفعي و الجوي المستمرين بشدة خلال الحرب العراقية- الإيرانية، حيث وصلت الحالة ليبلغ سكان المدنية فى تعداد عام ١٩٨٧ نحو (١٣ نسمة) فقط.

واستمرت ظاهرة التركز الحضري في الاقليم و بلغت نسبة سكان المراكز الحضرية سنة ٢٠٠٠ اكثر من ٧٨٪ من مجموع سكان الإقليم "، وبلغت نسبة سكان الريف (٨ر٢١٪) من مجموع السكان، ويلاحظ ارتفاع نسبة سكان الحضر ، ويعود ذلك الى التحديات والمصاعب التي واجهتها الإقليم مثل الجفاف التي تعرض لها الإقليم و تأثيرها على سكان الأرياف، كذلك عدم إزالة الكثير من الألغام المزروعة في المناطق الريفية الحدودية التي لم تشجعهم السكان على العودة الى ديارهم، كذلك النمو السريع لسكان الحضر، بسبب استمرار الهجرة الى المراكز الحضرية في الاقليم. وعليه فان درجة التركز الحضري وبالتالي الانخفاض الشديد لنسبة سكان الريف، لا يرجع الى تعاظم اهمية دور المدنية الحضاري والاقتصادي في النمو والتوسع، بل جاءت نتيجة لظروف استثنائية.

مميزات جغرافية المكان لسكن الاكراد

يعد الأكراد والذين يقدر عددهم ما يقارب ثمانية وعشرون مليون نسمة من القوميات الكبيرة في العالم التي ليس لها كيان سياسي متميز أو دولة خاصة بهم رغم إن كردستان والتي معناها بلد الأكراد، تمتد جغرافياً إلى مناطق واسعة تشمل أراضي من العراق وإيران وتركيا وأذربيجان وحتى سوريا، ولكنها بدون حدود

معينة وغير مثبتة على الخريطة السياسية للعالم، ولا يدل على انها وطن يتطابق مع شعب ومع دولة كردية موحدة، وإنما هي عدة مناطق منقسمة بين عدة دول إسلامية متجاورة أو متصلة ببعضها.

- المميزات الطبيعية

يسكن اكراد العراق الواقع في قارة أسيا في المنطقة الشمالية الشرقية من جزء الوطن العربي الأسيوي أو المحصورة بين تركيا، إيران، روسيا، سوريا، العراق، وهي تمتد لتصل في الشمال الشرقي إلى جبال راجوس جنوبا وبعدها تمتد غربا مرورا بالمنطقة الشمالية الشرقية من العراق وتتعرج نحو الشمال الغربي إلى سوريا، وتقدر مساحتها بحدود (٤١٠) ألف متر مربع.

أما بالنسبة للمناطق الجغرافية للأكراد في العراق فإننا نجد إن كافة مناطقهم الشمالية والشرقية تتلاحم مع مناطق أكراد تركيا وإيران، حيث إن مناطقهم تبدأ من مندلي في الجنوب الشرقي بالعراق حتى جبال حمرين في شرق العراق وجبال سنجار في شماله لتبلغ الحدود السورية ويلاحظ إن هذه المناطق الجغرافية من العراق تتسمم بالانفصال الجغرافي والعزلة عن مدن العراق الأخرى، مما قد يؤثر أحيانا إلى ضعف في التفاعل الاجتماعي والثقافي مع العرب، وأحيانا قد تودي إلى مشاعر غير ودية.

ويمكن وصف منطقة سكن اكراد العراق وتضاريسها بما يأتي:

المنطقة الأولى: هي منطقة شبة جبلية محصورة بين جبال العراق في الشمال والسهول في الجنوب ولا يزيد ارتفاعها عن ١٠٠٠ متر من سطح البحر.

المنطقة الثانية : هي منطقة جبلية تشكل بحدود ٥% من مساحة العراق ويصل ارتفاعها إلى ٣٦٠٠م من سطح البحر، وتشتد هذه المنطقة تعقيدا بسبب الأمطار والثلوج عند الحدود العراقية والتركية والإيرانية، وهذه في الغالب مناطق تتصف بوديانها ووعورة تضاريسها، لذلك فقد اثر هذا الوضع الجغرافي للأكراد على توزيع المدن والكثافة السكانية وتعامل المنطقة مع العامل الخارجي، بحيث تميزت اغلب المدن الكردية بصغر حجمها وعدد سكانها، ومحاولتها المستمرة بتوفير الاكتفاء الذاتي وهذا كله قد ساهم في تعميق عزلتهم الجغرافية.

وأما الثروات الطبيعية التي تثير شهية الأخرين في منطقة سكن اكراد العراق موطن الكرد فتتمثل بما يلي:

١ – الثروات المائية: حيث تزخر ارض شمال العراق بالموارد المائية ففيها أكثر من عشرة آلاف ينبوع، وبها العديد من مساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعية كل ذلك يشكل قوة اقتصادية هائلة سواء لتوليد الطاقة الكهربائية أو زيادة الرقعة الزراعية، ونذكر أن المنابع والروافد الأساسية لنهري دجلة والفرات تبدأ من (تركيا)، فلا عجب أن يكون أهم و أكبر السدود مثل مشروع (جنوب شرق الاناضول)، و سد (كيبان) على نهر الفرات (تركيا)، و سد (روكان) و سد (ورديحان) على نهر الزاب، و سد الموصل على نهر دجلة (العراق) وتقع جميعها في مناطق سكن الاكراد.

٢ – الثروات المعدنية: يأتي النفط على رأس هذه الثروات، اذ يوجد بوفرة في حقول كركوك، وعين زالة وخانقين وبابا كركر وتعتبر هذه الآبار من أغزر آبار البترول إنتاجاً في العالم. وبجانب النفط يوجد معادن أخرى مثل: الكبريت والفوسفات وغيرها.

إن الناظر في الطبيعة الجغرافية لسكن الاكرد وذات العلاقة بالاستقرار يتبين له:

١ – إن موطن الاكرد الموزع بين عدة دول جعل لهذه الدول نظرة سياسية خاصة لكل دولة على حده وفقاً لمصلحتها القومية.

٢ – إن المنطقة الكردية والموصوفة بالمنطقة الجبلية تجعل من الصعوبة على الدول وخاصة دولة العراق في وضعها الراهن السيطرة على بعض الأكراد المتمردين، خاصة والشعب الكردي مقسم إلى عدة أقسام تبعاً للدول التي يمتد إليها هذا الجنس.

٣ – إن المنطقة الكردية مفتوحة سياسياً لكل الدول، ومن مصلحة هذه الدول عدم وجود علاقة ودية بين الأكراد والدولة العراقية، لكون علاقة التناحر تؤدي إلى استغلال الدول أكثر لخيرات المنطقة الكردية.

٤– إن الغنى التي تتمتع به المنطقة الكردية يسيل لعاب الدول الأخرى لاستغلالها، وبالتالي تتقرب من الشعب الكردي وهي تحمل في الظاهر المصلحة الكردية وفي الباطن خلاف ذلك.

– المميزات البشرية:

الحقيقة نجد صعوبة في تقدير عدد الاكراد لعدة أسباب، أبرزها عدم قيام الحكومات بإجراء تعداد دوري في الدول التي يتواجدون فيها ولكن يمكن إعطاء تقديرات أولية عن أعدادهم في العالم والتي تقدر بحدود (١٤،٢٨) مليون نسمة موزعين على النحو التالي (العراق : ٤ مليون كردي، تركيا : ٢٠ مليون كردي، إيران: ٣،٥ مليون كردي، أرمينيا : ٣٩ ألف كردي، سوريا : ربع مليون كردي، دول الاتحاد السوفياتي سابقا ١٦٠ ألف كردي ،إن الناظر في الطبيعة البشرية للجنس الكردي يمكنه ملاحظة ما يلي:

١ – إن الشعب الكردي شعب موزع بين عدة دول وبالتالي تقوم كل دولة في صياغة المجموعة التي تتبع لها صياغة خاصة، حتى لو اختلفت عن صياغة الدولة الأخرى للمجموعة الكردية التي تعيش في كنفها.

٢– إن الشعب الكردي يهوى حياة عدم الانضباط لأن الطبيعة الجغرافية التي يعيش على أرضها جبلية لا تساعد على ذلك.

٣ – إن الشعب الكردي تزداد فيه نسبة الأمية، وهذا يصب في نهاية الأمر في بوتقة عدم الوعي وبالتالي يبقى مشتتاً لا تهمه مصلحة الوطن الذي ينتمي اليه في عالم هو الاخر غير مستقر.

٤ – إن النخبة السياسية الكردية هي الأخرى متوزعة الولاء مختلفة فيما بينها على ترتيب أولويات للأهداف الكردية.

- المميزات الاقتصادية:

أن الاقتصاد الكردي يقوم على أساس الإنتاج لغرض الاستهلاك، خاصة وان الطبيعة الجغرافية لمنطقة الأكراد تشكل عقبة في كثير من الأحيان والتي تحتاج إلى مبالغ كبيرة واستثمارات عظيمة من اجل النهوض بها. وعلية فإن ابرز ما يميز هذه المنطقة في عملية الإنتاج هو الاستخدامات للأغراض الاستهلاكية، واشتغال اغلب سكانها في مهنة الزراعة التي تعتبر المهنة الرئيسية في منطقتهم، ومن ذلك نجد أن الطبقة السائدة هي الطبقة الفلاحية، اذ شكلت هذه الطبقة السواد الأعظم منها وأهم ما يميز النشاط الاقتصادي في المناطق الكردية هو توفر قطعان الماشية وهناك مورد اقتصادي هام مثل الزراعة، فيلجأ الكرد إلى زراعة بعض الحقول بالشعير ، وإلى جانب النشاطين الاقتصاديين السابقين هناك نشاط آخر يتعلق بالصناعة حيث ينبغي الإشارة إلى الصناعات اليدوية، وخاصة ما تصنعه النساء من أنسجة وفرش.

-المميزات الاجتماعية

كانت الحياة الزراعية للأكراد والبعد الاقتصادي قد انعكس على أوضاع الأكراد وحياتهم الاجتماعية، فالشعب الكردي ينقسم إلى حضر وفلاحين وقبائل من الرحل وشبة الرحل، ولا يزال الحضر أقلية ولكن عددهم اخذ في الازدياد مع تزايد عدد الأكراد الذين ينزحون من القرى إلى المدن، وان كانت الغالبية العظمى من الأكراد تعيش في قرى صغيرة حيث تحافظ على بيئتها القبلية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، التي كانت ولا تزال تمثل عاملاً هاماً في انقسام وتشرذم المجتمع الكردي، حيث تتمتع المجتمعات العشائرية بشي من النفوذ والاستقلال القضائي والإداري الذي يعتمد على الحق العرفي وليس المدني، في حين كان المجتمع العربي في العراق يتمتع في غالبية أمره بأسر مجتمعة ومتناسقة بعكس الأسر الكردية، وتختلف علاقات الإنتاج في المجتمع العربي عن الكردي بأنها لا تعتمد على الطبيعة مباشرة، كما إن المجتمع العربي أوسع من الكردي إذ يتميز بتعدد وتعقد اتصالاته الاجتماعية الحاكمة، وعلى ذلك فقد حلت المؤسسات محل رئيس العائلة في التوجيه وضبط السلوك.

ولا بد إن نوضح مسالتين أساسيتين في مجال الاختلافات الاجتماعية وهي :

أ – المسالة الثقافية: حيث يتمتع المجتمع الكردي بثقافة ترتكز على الجانب المعنوي والأدبي، ولم تتطور وسائلها بالشكل الذي يجعلها يؤثر في محيطها، في حين ان الثقافة العربية استطاعت وباستمرار ان تتطور وتأثر في محيطها.

ب – المسألة اللغوية: للغة أهمية في ترابط أبناء الأقلية الواحدة والتعبير عن هويتهم ومشاعرهم ولذلك فاللغة الكردية كان لها دور مميز في البعد الاجتماعي والثقافي للمشكلة الكردية، رغم تأثرها باللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم وعلية فان عامل اللغة أدى إلى صيغة التمايز بين المجتمع الكردي والعربي.

- نظرة اكراد العراق للفيدرالية

أطلق الغزو الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ التطلعات القومية للشعب الكردي ، فبعد ان منعتهم الدول الاستعمارية لا سيما بريطانيا في اقامة وطن يضم الاكراد المبعثرين فى كل من العراق و تركيا وسوريا وايران تمكن اكراد العراق من اقامة دولة شبه مستقلة في شمال العراق للحصول على مزيد من الحقوق والامتيازات بوصفهم شركاء في هذا الوطن . إن المنطقة الفيدرالية في شمال العراق باتت ترنو ليس الى تعزيز سلطتها مقابل سلطة الحكومة المركزية، وانما الى ضم مناطق اخرى تقطنها اقليات كردية لا سيما محافظة كركوك الغنية بالنفط الى نطاق سيطرتها.

وبما ان الفيدرالية تنتج عن محاولة جمع مجموعات متباينة على الرغم من ارادتها لتشكيل دولة موحدة ، أو من وحدات سياسية توحدت بمحض اختيارها . فأن الحالة الأولى تنطبق على الوضع الكردي أي الاتحاد غير الطوعي ، فالمنطقة الكردية المكونة حاليا من ثلاث محافظات حتى مع استثناء منطقة كركوك المتنازع عليها غير متجانسة و تضم عددا من العرب والتركمان والمسيحيين ، ولذا يحاول اكراد العراق تكوين كيان كردي جامع بدلا من كيان مقتصر على الاثنية الكردية باكراه الاثنيات الاخرى على القبول بواقع الامر.

و بما ان المشاعر الانفصالية عند اكراد السلطة تبدو قوية ، فلا عجب أن يميل هذا الاقليم الى اتخاذ مواقف أكثر حدة في وجه المركز الذي طالما اتخاذ مواقف أكثر تساهلا حتى الآن تجاه المطالب الكردية. ادرك الاكراد الوطنيون ان هذه الفترة من تاريخ العراق قد تكون اللحظة التاريخية التي توفر لهم الفرصة الملائمة للحصول على حكم ذاتي معزز ونشط ، لذا انخرطوا في عملية بناء الدولة العراقية بفاعلية وبالتعاون مع الحكومة المركزية لدرجة ان دورهم شكل في بعض الاحيان دورا لا غنى عنه.

وينشد الاكراد فيدرالية قائمة على الاساس الاثني والتي تتيح لهم الحفاظ على هويتهم الثقافية، و تمنحهم اكبر قدر ممكن من صنع السياسة العامة فى اقليمهم على ان تكون مصانة دستوريا ، وهي الصيغة التي ترفضها معظم القوى والاحزاب السياسية العراقية والتى ترى فيها مقدمة لانفصال الاقليم الكردي مستقبلا ومن ثم تقسيم العراق وشرذمته ، طارحين بدلا عنه صيغة مغايرة هي الفيدرالية المناطقية أو ما يسمى بفيدرالية المحافظات التي يرون انها الانسب لحكم العراق اذ تميل هذه الصيغة الى اضعاف أي جماعة أثنية واحدة باقامة حكومات اقليمية وتشجيع التعاون بين المكونات الاثنية ، وهي الصيغة التي يرفضها الاكراد المسيطرون على الحكومة في شمال العراق معتبرين اياها تهديدا لوجودهم القومي .

وهكذا دافع الاكراد عن حقهم في اقامة نظام فيدرالي الامر الذي ادى الى فشل مشروع الحكم الذاتي الذي منح لهم بوجب دستور العام ١٩٧٠، اذ ان المركز حسب رأيهم قد افرغ مشروع الشراكة بين العرب والاكراد من محتواه من خلال معاملتهم كتابع للمركز وليس شريك ، فضلا عن خشية الاكراد من الذوبان في الدولة العراقية وفقدان هويتهم القومية.

إن حصول الاكراد على نوع من الفيدرالية التي تلبي طموحاتهم ومطالبهم تبدو صعبة حاليا، فضلا عن ان الاكراد اذا ما افلحوا في تحقيق نمط من الفيدرالية في الدستور الجديد ، فأن افتقاد العراق الى الثقافة الديمقراطية سيجعل من الصعب للغاية تطبيق فيدرالية حقيقية.

وبالدرجة نفسها ، تبدو امكانية الانفصال الكردي حقيقية، و يمكن لحكومة المركزية في بغداد وجيران العراق اكراه الاكراد على البقاء داخل العراق بوسائل عدة مثل التهديد بالعقوبات الاقتصادية ، أو التدخل العسكري ، أو اغراء الاكراد عبر الحوافز بالفيدرالية مع العراق ، وحتى لو كان استرضاء الاكراد هو الخيار المرغوب الا انه خيار مشوب بالمخاطر ، اذ ان الاسباب التي تجعل الفيدرالية ضرورية للعراق هي ذاتها الي تجعل منها خطرا على وحدة اراضيه.

هناك مبدأ أساس يمكن اعتماده لحل مشكلة الفيدرالية في العراق يتمثل بخلق ديمقراطية حقيقية وراسخة تكفلها القوانين والتشريعات المحلية بحيث تسمح بوجود تعددية في كلا الجزأين العربي والكردي تمكن الجميع من التعبير عن آرائهم بحرية بوجود ضمانات قانونية ، وسيقود هذا الوضع الى ايجاد حالة من الرفاه الاقتصادي الذي سيمهد الطريق امام حل دائم واستراتيجي للقضية الكردية في العراق".

- اشكالية العلاقة بين المركز والاقليم .

تتسم العلاقة ما بين المركز والاقليم بالجمود والركود ، إذ لم يتوصل الطرفان حتى الآن الى صيغة محددة وواضحة للتعامل فيما بينهما اذ مازال الغموض والوضوح يسود علاقتهما ، وهذا الواقع ساهم في في عرقلة وتعقيد الجهود المبذولة لأقامة علاقة ما بين المركز ومحافظات العراق الاخرى في ظل وجود ارتباط قوي ما بين الفيدرالية ورغبة الاكراد في اقامة دولتهم الخاصة ، فأي حديث عن اقامة اقاليم أو زيادة صلاحيات الادارة المحلية يثير شكوكا بوجود مخطط لتقسيم العراق.

اما كركوك التي تشكل قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار فأنها قد تولد نزاعا يتخذ طابعا اثنيا قد يمتد الى مناطق العراق الاخرى نظرا لأنها كانت مدار خلاف ما بين المركز والاقليم في المدة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، فقد اندفع الحزبان الكرديان الرئيسيان نحو تشجيع الاكراد الهجرة الى كركوك وهي خطوة فسرها سكان كركوك من العرب والتركمان على انها محاولة لقضم جزء من اراضي كركوك على حسابهما، ولا تقف مطالب الاكراد في كركوك عند هذا المستوى بل أصروا على اجراء تطبيع (اعادة رسم الحدود و توطين السكان السابقين) في المدينة على وفق ما تنص عليه المادة ١٤٠ من الدستور واجراء احصاء للسكان واستفتاء حول مستقبل المدينة.

ولا يقف الامر عند هذا الحد بل يسعى القادة الكرد الى ضم المناطق التي تسكنها اقلية كردية في محافظات ديالى والموصل وصلاح الدين ورسم حدود الاقاليم الداخلية في العراق على اساس البعدين العرقي والديني ، وهذا ما سيزيد على المدى البعيد من احتمالية الصراع العرقي داخل الدولة خاصة في

ظل محاولة البعض فرض قوانين معينة في اقليمه الخاص تتعارض مع حقوق الاقليات التي توجد في الاقليم ذاته أو الانفصال فضلا عن دعم الهويات العرقية والدينية في العراق.

إن حل هذه المشاكل لا يتم الا من خلال اقرار الحقوق لكل الاطياف العراقية السياسية منها والثقافية و التي قد كفلها دستور العراق، اذ سيمكن هذا الاقرار الجميع من التمتع بحقوقهم في كل انحاء العراق ، واعتماد احصاء العام ١٩٥٧ السكاني وتعديلات نتائجه بما في ذلك اقتطاع الاراضي ذات الاغلبية الكردية من كركوك والحاقها بمحافظة السليمانية ضمن ما كان يسمى منطقة الحكم الذاتي كأساس لتحديد هوية كركوك " " . ،واذا ما غد الحل الاخير صعب التطبيق بنظر الاكراد فيمكن ان يكون البديل هو تطبيق البنود الخاصة بكركوك في الدستور بصورة كاملة وصحيحة ، واذا ما تم حل قضية كركوك بهذه الطريقة فأنها ستشكل مدخلا مهما لحلالقضايا الاخرى العالقة.

-المواقف الخارجية من الفيدرالية الكردية

أولا : موقف الجوار غير العربي.

وهذا الموقف يقع بين دولتين هما: إيران وتركيا:

أ- الموقف الإيراني:

ان أهم ما يميز الدور الإيراني من القضية الكردية أنه يقوم باستخدام أكراد العراق لأجل تحقيق مطامع على الأرض، وكذلك خلق المتاعب للحكومات العراقية بغية تحقيق منافع سياسية إيرانية أو التعاون لتحقيق مصالح دول أخرى في المنطقة، و أدى هذا حصول اكراد العراق على حقوق واسعة الى مطالبة اكراد ايران بمثل هذه الحقوق مما دفع السلطات الايرانية الى قمع التظاهرات التي نظمها الاكراد للفترة ما بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والتي خرجت مطالبة بهذه الحقوق، هذا و يبدو ان ايران متيقنة من عدم قدرة اكراد العراق على اعلان دولة مستقلة فضلا عن عدم مجازفتها التدخل في الامر بناءا على ما يلي:

أ- تيقنها من معارضة الولايات المتحدة وحلفاؤها لأي تدخل عسكري ايراني مباشر لمنع قيام الدولة الكردية .

ب - ادراكها لحقيقة ان التخريب والارهاب الذي قد تمارسه ضد الاكراد قد يلحق الاذى بهم لكنه لن يردعهم عن اصرارهم على الاستقلال .

ب : الموقف التركي:

يسكن أكراد تركيا في مناطق جنوب شرق البلاد ويشكلون نسبة كبيرة من السكان ويحتل تعدادهم المرتبة الأولى مقارنة وإعداد الأكراد في الدول الأخرى.

بعد عام ٢٠٠٣ وجدت تركيا نفسها امام مشهد سياسي عراقي جديد لايتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية في العراق ، كاقامة مجلس الحكم كصيغة غير مرغوب بها من جانب تركيا ، اذ حصل الاكراد على اربع مقاعد فيه ، فالاكراد يعدون خصماً تاريخياً لتركيا مما دفعهم الى رفض صيغة مجلس الحكم الانتقالي

بوصفه قائماً على اسس عرقية وطائفية" . اذ تعد تركيا ذلك سيزيد من قوة الكرد في المنطقة ، ومن ثم امكانية ممارسة دور كبير لتحقيق اهدافهم بالانفصال ، وفيما يخص المادة ١٤٠ من الدستور العراقي ، فقد عدتها تركيا من المواد ذات المساس بامنها القومي لانها تتيح للاكراد تقوية نفوذهم في كركوك على حساب التركمان ، وتهميش دورهم في العراق . فضلاً عن ذلك نجد الموقف التركي الرافض بشدة لقيام الفيدرالية في العراق لان الفيدرالية تزيد من قوة الاكراد في العراق وتمنحهم حكماً مستقلاً ، الفيدرالية لها تداعيات على وحدة تركيا لانها ستحفز اكراد تركيا على الانفصال وتقوية وتمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، و في عام ٢٠٠٧ رفض الاتراك الاستفتاء على كركوك و دعوا الى تاجيل الاستفتاء الى عشر سنوات، وهذا ما اكسب الصراع حول كركوك بعداً اقليمياً تجلى في حرص تركيا على تامين مصالحها في هذه المدينة.

لكن بالرغم ما تقدم ذكره ، ان العلاقات بين اقليم كردستان وتركيا ، بدأت تشهد في الاونة الاخيرة تطورا كبيرا ، فمن معارضة تركيا لموضوع الفيدرالية قبل الحرب الى قبول لها وترحيب بها بعد الحرب ، يعكس التغيير في الموقف التركي تجاه حقيقة الواقع العراقي ، فتركيا قد تعترض على تكوين وحدة فيدرالية من جانب الاكراد بدون اساس قانوني لكنها لا تعترض اذا ما تم ذلك استنادا الى اجراءات نابعة من دستور تم تبنيه من دولة العراق ذات السيادة اذ جرى ترتيب ذلك عبر تبادل للزيارات بين الطرفين ، وذلك بعد افتتاح القنصلية التركية في اربيل ، التي باشرت عملها في ايار عام ٢٠١٠ ، وفي المجال الاقتصادي أقامت حكومة الاقليم علاقات واسعة مع الشركات التركية اذ منحت حكومة الاقليم لها رخصة التنقيب عن النفط الامر الذي رفضته وزارة النفط العراقية وهددتها بالمقاطعة للاكراد، ومن جانب حكومة الاقليم ، لقد كان من الواضح اقامة علاقات والتقرب الى انقرة بدلاً من اغضابها ، وان تفتح منطقتهم امام الاستثمار ، والشركات التركية لعل ذلك يفتح صفحة جديدة مع تركيا. اذ ليس لدى تركيا الكثير لتخاف عليه من من استقلال الكرد نظرا لقدرتها على التحكم بالامر ، فهي قد تتبع السياسة ذاتها التي يتبعها معها الاتحاد الأوربي من حيث تقريبها منها اكثر لتكون بحاجة لها دائما ، بوجب هذه السياسة اصبح شمال العراق لا يستغني عن الاستثمارات التركية التي تغطي مجالات عدة في الاقتصاد الكردي لا سيما قطاع البنية التحتية ، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل ان هناك تنسيق امني واسع النطاق ما بين الاكراد و تركيا لكبح نشاطات حزب العمال الكردي ، وبما ان المنطقة الكردية تمثل قناة تجارية تربط اسواق الدول الاقليمية المجاورة للعراق فأن هذا سيبقيها منطقة مهمة و محورية بنظر تركيا ودول الجوار الجغرافي للعراق ، كما انه سيدعم اقتصادها ويعززه .

ثانيا: موقف الجوار العربي (سوريا):

كانت لسوريا علاقاتها الخاصة مع بعض القيادات الكردية نكاية بالحكومة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ و تحريضا عليها وعلى وجه الخصوص جلال الطالباني الذي منحته جواز سفر سوري لأغراض الحماية

والإقامة والتنقل وهو جواز سفر لم يعيده إلا بعد إن أصبح رئيس جمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣و ليس الأكراد وحدهم من حصل على هكذا تسهيلات بل أطراف عديدة أخرى من المعارضة العراقية منها تلك التي هي قريبة من إيران.

ثالثاً: موقف الكيان الصهيوني:

إن الأهداف الصهيونية من وراء دعم الاكراد تتلخص بما يلي:

– إشغال العراق بمشاكل داخلية و ذلك لإبعاده عن العمل القومي المشترك الهادف إلى القضاء على إلكيان الصهيوني.

– معاقبة العراق لكونه كان طرفاً في كل نزاع أو حرب تنشب بالمنطقة بين العرب والكيان الصهيوني.

–السعي الصهيوني إلى دفع الأكراد إلى إقامة دولة أقلية كردية، لان هذا الكيان دولة أقلية في محيط عربي كبير، وإدراك منه انه انها لن يعيش إلا في ظل إقليم يحتضن دول أقليات.

– محاولة وضع الكيان الصهيوني قدم له في منطقة قريبة من دول ناشئة ذات أبعاد عقائدية دينية تلتقي وعقيدة الطرف المعادي لها حول القضية الفلسطينية، وذلك لافتعال ما يجعل تلك الدول هي الأخرى تنشغل بما يجري على حدودها ولا تنشغل بالصراع معه حول فلسطين كتركيا وإيران.

– إن المنطقة الكردية غنية بكل أسباب الموارد الاقتصادية وتقرب الكيان الصهيوني من الأكراد لا شك المستفيد الأكبر من خيرات المنطقة.

إن الكيان الصهيوني سيكون في صف الأكراد فإنه يكسب عيوناً وآذاناً في كل من إيران والعراق وسوريا، وبذات الوقت فإنه بدعمه ا للانفصاليين الأكراد سيثير حفيظة تركيا، كما سيقوض المحاولات المبذولة لخلق عراق مستقل، إن الأتراك قلقون بنحو متزايد جراء توسع التواجد العسكري الإسرائيلي في شمال العراق والتشجيع المزعوم للطموح الكردي الهادف إلى إنشاء دولة مستقلة.

– المواقف الدولية

إن الناظر الحراك السياسي في شمال العراق، يجد إن أطرافاً دولية كثيرة تحرك الصراع أحياناً، وتعمل على تهدئته أحياناً أخرى، وهذه الأطراف في واقع الأمر تتحرك هي الأخرى تبعاً لحركة مصالحها في منطقة الشمال، إن بعض هذه الأطراف يمتد الجنس الكردي إلى أراضيها، وبالتالي تتدخل أما إرضاء للأقلية الكردية التي تعيش على أراضيها، لأن ذلك يتناغم مع الشعور الكردي الممتد في أكثر من دولة، وإما للقيام بدور على صعيد الأحداث الجارية هناك لتضمن تحريك الأوراق وفق أهدافها السياسية والاقتصادية والمصلحية الأخرى، على أية حال مهما كانت البواعث التي تنطلق منها هذه الأطراف ومن اهم المواقف الدولية تجاه الفيدرالية الكردية هو الموقف الامريكي و الذي سنتناوله باختصار فيما يلي :

الموقف الأمريكي

إن موقف الولايات المتحدة من أكراد العراق يتلخص فيما يلي:

١ – إيجاد موطأ قدم للولايات المتحدة في منطقة باتت أكثر المناطق بؤرة للصراع، وحتى تكون قريبة من تركيا التي أخذت شيئاً فشيئاً تبتعد عن السياسة الخارجية الأمريكية، ومن الاتحاد السوفياتي قبل انهياره، وللهيمنة على الدول التي استقلت عنه بعد الانهيار و البقاء قريبا من روسيا.

٢ – إيجاد معضلة سياسية للعراق الذي فيما مضى أمم شركات النفط وحرم الشركات الغربية من منطقة كانت بالأمس من اهم مناطق الامتياز الخاصة بهم.

٣ – ابقاء زمام اللعب بأوراق المنطقة جميعاً بيد الأمريكان حتى يعملون على ترتيبها وفق هواهم وما يتماشى مع مصالحهم وفق المعطيات الدولية الراهنة والقادمة.

– مستقبل الاكراد في ظل دولة العراق الفيدرالية .

لا يمثل اقرار اقليم كردستان من خلال النص عليه في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ سوى الخطوة الأولى نحو تعزيز الاستقلال الكردي والانفصال عن جسد الدولة العراقية.

يسعى الاكراد الى تحديد الحدود بين شمال العراق والمحافظات العراقية الاخرى من جانب واحد ويصرون على انضمام كركوك " التي تحوي ١٣% من الاحتياطي النفطي المثبت في العراق الى منطقة حكمهم الذاتي ، وتظهر علامات تكوين الدولة في الاقليم في الشؤون اليومية ويتمثل ذلك من خلال قيام الحكومة الاقليمية بأنشاء الوزارات الاقليمية ، وتوقيع عقود التنقيب على النفط في اراضيها مع الشركات الاجنبية ، وتنمية وتطوير الاقليم وتحديثه ، وجذب الكفاءات الكردية المهاجرة في الخارج وتسهيل عودتهم للاقليم للمساهمة في بناءه ، والتأكيد على استخدام اللغتين الكردية والانكليزية في المؤسسات التعليمية ". وتفضيلها على اللغة العربية الى غير ذلك من الاجراءات ، وتعدى ذلك الى النطاق الخارجي كذلك ، حيث تحمل اللافتات المثبتة على مكاتب شركة الطيران الوطنية العراقية في الدول الاجنبية اعلانات تشير الى الطيران الى بغداد واربيل بمعنى ان اربيل ليست في نطاق دولة العراق، ولكنها فى نطاق دولة اخرى.

ان اهم صور تكريس الانفصال و بناء الدولة في شمال العراق هي محاولات الاكراد اتخاذ قراراتهم بعيدا تماما عن الحكومة المركزية في العراق ، ويصبح مستوى الاتصال هو من اجل تحقيق مطالب الاكراد والمشاركة في العملية السياسية لحل مشاكل العراق ، فضلا عن الاستقلالية المالية للمحافظات الكردية ، فرغم كل المخاطبات التي وجهتها وزارة المالية العراقية لوزارة المالية التابعة لشمال العراق بشان تقديم تقرير مفصل بنوعية موارد الاقليم ومصروفاته الا ان الاخيرة رفضت تزويد وزارة المالية بمثل هذا النوع من المعلومات ، وقيام السلطات الكردية بإصدار قانون الاقامة الذي ينظم اقامة الاجانب والعراقيين من غير الاكراد في المنطقة الكردية ومنحهم سمات الدخول وتأشيرات السفر.

عمل الاكراد طوال أكثر من عقد من الزمن بأستقلالية فاعلة عن العراق ، فمنذ عام ١٩٩١ وهم يشيدون منطقة كردية ذات استقلال ذاتي في شمال العراق ، ويدير الحزبان الكرديان الرئيسان (الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني) منذ ذلك الحين اجهزة دولة آرسيت في اطار مؤسسات اخذت تتعزز كفاءتها عاما تلو الآخر ممثلة في مؤسسات تشريعية واجهزة قضائية وادارية ، وتفضيل استخدام اللغة الكردية بوصفها اللغة الأولى على اللغة العربية التي حلت في المرتبة الثالثة من ناحية الاستخدام بعد اللغة الانكليزية.

ويظهر ان الاكراد مصممون على بلوغ اهدافهم تلك جاعلين موقفهم هذا ثابتا ولا رجعة عنه. ولا يقف الامر عند هذا الحد بل ان هناك قوى سياسية قديمة في كردستان العراق عادت الى الظهور بعد سقوط النظام السابق ، فضلا عن انضمام قوى جديدة اليها ، وابرزها القبائل الكردية التي كانت قوية في السابق وتضمر في الوقت ذاته عدائا للحزبين الكرديين . لا تختلف الحركة الاسلامية الكردية عن بقية الاحزاب الكردية من ناحية التعصب الشديد لقوميتها على الرغم من انها تعتمد الاسلام كمنهج لعملها في بلد يشكل المسلمون غالبيته الساحقة ، فالاسلام لا يعد موحدا في العمل السياسي بنظر هذه الحركة نافية في الوقت ذاته وجود هوية عراقية موحدة وهذا ما يؤكده احد المفكرين الاكراد بقوله " الحركة الاسلامية في كردستان لها خصوصية كونها منتمية الى بلد ووطن مختلف ومتميزعن بلدان الحركات الاسلامية الاخرى بعامل اضافي الاوهو الاحتلال الامريكي.

برغم ان الشارع الكردي يدفع عنه في الاستقلال عن الوطن الام ، وعلى الرغم من ان استحالة قيام دولة كردية في ظل الظروف العالمية و شروط الجغرافيا السياسية .

الا ان هناك معوقات عدة ومشاكل كبيرة ستقف بوجه اعلان الدولة الكردية على المدى القريب ابرزها:

١- سيصطدم اعلان الاستقلال مع مجموعة عوامل واسباب ترتبط بمصالح العديد من الدول ، لا سيما دول الجوار العراقي ، حيث التوزيع السكاني والبشري للأكراد والذي يشكل ضغوطا سياسية دائمة ، لذا فأن التغير في خريطة العراق بقيام دولة كردية يعني تغيير في الخريطة السياسية للشرق الأوسط بأكمله ، ومن تم فان دول مثل (تركيا – ايران – سوريا) فضلا عن دول اخرى سيكونون لها بالمرصاد ، وسيحاولون خنقها في المهد ، حتى لا تتكرر مطامح الاكراد على اراضيهم فمع وجود اكراد يفوق عددهم ما موجود في العراق تعارض كل من ايران وتركيا ظهور دولة كردية مستقلة ، مع انها ظلت لسنوات عدة تدعم الحركة الانفصالية الكردية في شمال العراق الا انها الآن قد تكون المعارض الاشرس لقيام مثل هذه الدولة .

٢- توصل القيادات السياسية الكردية لقناعة بأن هذ الوقت لا يمثل الظرف الامثل للأعلان عن قيام دولة كردية ، لكن الانفصاليين الاكراد يحدوهم الامل في تنفيذ مشروع الشرق الاوسط الكبير، بل و يشاركون القوى الكبرى الامل فى تنفيذه.

٣- إن ايرادات نحو ٦٠% من القوى العاملة الكردية تعتمد اعتمادا مباشرا على ايرادات الحكومة الاتحادية ، كما تعتمد عليها الشبكة العنكبوتية الواسعة من المحسوبية التي تحدد العلاقة بين الحزبين الرئيسين ، بعبارة صريحة ان نظام الاقليم السياسي والاجتماعي والاقتصادي برمته معرض للانهيار اذا توقف تمويل الحكومة الاتحادية .

اما المشاكل المحتملة التي ستواجهها الدولة الكردية فيتحدد أبرزها فيما يأتي:

١- أزمة الشرعية : سيواجه الحزبين الكرديين الرئيسين القابضين على السلطة مشكلة الحفاظ على شرعية سلطتهم لأطول مدة ممكنة ، لكن هذا الامر يبدو صعبا على المدى القريب ، حيث ان هناك نفورا لا سيما بين قطاع الشباب حيال قيادة اسندت شرعيتها الى انجازات سابقة هي الصراع مع النظام السابق.

٢- منافسة القوى المعارضة : يجد الحزبان الكرديان الرئيسان نفسيهما عند الجانب عينه من صراع النفوذ ، اذ ان بقاءهما يتوقف احدهما على الاخر في مواجهة احزاب المعارضة ، أي حركة التغيير " غوران " والاتحاد الاسلامي الكردستاني ، والجماعة الاسلامية في كردستان المعارضة للاحزاب القومية الكردية كونها حسب رايها ملحدة ووثنية فضلا عن معارضتها للفيدرالية اذ سعت هي الاخرى الى الالتئام في جبهة موحدة.

٣- سوء الخدمات : تواجه حكومة شمال العراق شكاوى تتعلق بسوء تقديم الخدمات وبالفساد المستشري.

٤- القبائل الكردية المعارضة : على الرغم من محاولة الحكومة الاقليمية في شمال العراق على احتواء القبائل الكردية المعارضة ودمجها بالمجتمع الكردي الا ان القبائل المتمثلة بالسورجية والهركية والزيبارية والمزرورية والدوسكية التي عرفت بمعارضتها للحركة القومية الكردية وتأييد المركزية قد تعود على المدى البعيد ولأسباب مختلفة الى نشاطها السياسي السابق مما يجعلها تشكل عاملا كامنا لزعزعة الاستقرار في المنطقة الكردية ، وتمهيد الارضية لتفعيل نشاط القوى المؤمنة بالمركزية والمعارضة للحركة القومية الكردية.

٥- الانقسامات الداخلية : كغيره من المجتمعات يعاني المجتمع الكردي من الانقسامات التي لم تختف نهائيا ، اذ برزت خلال العقود الماضية بعض الحدود الأثنية الداخلية التي كان تطور وسائل الاتصالات والمواصلات احد اسبابها الرئيسة والتي صعبت من عملية خلق التجانس في الثقافة الكردية ، والمشكلة اليوم ليس في زيادة وعي الاكراد بكرديتهم وانما زيادة وعي و الحماعات الفرعية داخل المجتمع الكردي لنفسها بوصفها جماعات فرعية أو للجماعات التي تعقد صلة متناقضة مع الاثنية الكردية ، وعلى الرغم من ان هناك تسامحا ازاء التعددية في المجتمع الكردي حاليا والاعتراف بأن مجتمعهم يمثل موزاييكا تعترف بعض مكوناته بالأنتماء الى الكل الا ان بعض المكونات لا تعترف بقوة ذلك ،وتوقعات المستقبل تشير الى احتمالية حدوث تغير في الحدود الفاصلة بين هذه المكونات.

المصادر

١-ابتسام محمد عبد، الفيدرالية و اشكالية العلاقة بين المركز و الاقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، بحث منشور، جامعة بغداد.

٢-ارشاك سافراسيان، ترجمة احمد محمود الخليل ،الكرد وكردستان،ط٢،سلمانية ،نشرت دار سردم.

٣-بهزاد علي ادم، الفيدرالية و الكونفدرالية، الحوار المتمدن، العدد ٦٢٦، ٢٠٠٣

٤-جزا توفيق طالب، المقومات الجيوبولتيكية للأمن القومي في إقليم كردستان، منشورات مركز كردستان الدراسات الاستراتيجية، السلمانية ،٢٠٠٥.

٥-جمعية الاقتصاديين الكرد- سوريا- ، الفيدرالية المالية (مفاهيم و نماذج)، ط١، مركز اشتي للدراسات و البحوث، ٢٠١٣ .

٦-سمر فضلا عبد الحميد محمد ،اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم (١٩٨٥-١٩٦٣)،رسالة ماجستير (منشورة)،جامعة الزقازيق، كلية الآداب،(بلا تاريخ).

٧-عبد الجبار احمد، الفيدرالية و اللامركزية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن و العراق، ٢٠١٣.

٨-عبد المنعم احمد ابو بطيخ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون و العلوم السياسية، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

٩- عدي عثمان هروتي، دراسات اكاديمية في تاريخ كردستان الحديث ،عمان ،دار غيداء،٢٠١٢.

١٠-علي قوق، ادارة الاقاليم و التجارب المستفادة عربيا -دراسة حالة ماليزيا-كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقله، ٢٠١٠.

١١-عمار عباس محمود ،القضية الكردية اشكالية بناء الدولة ،ط١،القاهرة (مصر)، دار العربي ،٢٠١٦.

١٢- فايز عبد الله العساف، الاقليات و اثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، كلية الاداب، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩.

١٣- فايز محمد العيسوي، مشكلة الأكراد رؤية جغرافية، كلية الآداب -جامعة الإسكندرية، ٢٠١٢.

١٤- قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١١.

١٥- نغم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الواقع و الطموح، دراسات اولية، العدد ٤١.

١٦- يسرى الجوهري ،دول الخليج العربي والمشرق الاسلامي ،الاسكندرية ١٩٩٧م .